الملخص:

البحث النحوي بين الاستقلال المعرفيّ والاقتراض العلميّ

قراءة في إشكالية توظيف المنطق في بناء النحو العربيّ

أ.د. علي جاسب الخزاعي م.م. رقية محمد أمين كاظم

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

يتناول البحث إشكالية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي من وجهة نظر المحدثين، الذين يرون أن هذا التأثر أدّى إلى تعقيد قواعد النحو وانحرافه عن طبيعته اللغوية. ينتقد باحثون مثل المخزومي وكمال بشر النحويين القدماء لاعتمادهم على مناهج منطقية وفلسفية لا تلائم اللغة، ما أدى إلى نشوء تناقضات واضطراب في القواعد. ومع ذلك، يشير البحث إلى أن تأثر النحو بالمنطق كان إيجابياً في بعض الجوانب، كما يظهر في كتاب *الأصول* لابن السراج، الذي استفاد من المنطق في ترتيب القواعد وتبسيطها. يُعد هذا الكتاب نموذجاً على توظيف المنطق في النحو بشكل منهجي، مما ساهم في استمرارية النظرية النحوية. يُبرز البحث قصور النظرة الحديثة التي تهاجم المنطق دون تقديم بدائل مبنية على أسس علمية متينة، مشيراً إلى أن التفكير المنطقي جزء لا يتجزأ من التراث النحوي الذي أسهم في بنائه واستمراره.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، المنطق الارسطي، الاقتراض النحوي، تيسير النحو.

Abstract

This study addresses the issue of the influence of Aristotelian logic on Arabic grammar from the perspective of modern scholars, who argue that this influence led to the complication of grammatical rules and a deviation from their linguistic nature. Researchers like Al-Makhzumi and Kamal Bishr criticize early grammarians for relying on logical and philosophical methodologies unsuitable for language, resulting in contradictions and inconsistencies in the rules. However, the study highlights that the impact of logic on grammar was positive in certain aspects, as exemplified in Ibn Al-Sarraj's *Al-Usul*, where logic was employed to organize and simplify

grammatical rules. This book serves as a model of systematically integrating logic into grammar, contributing to the continuity of grammatical theory. The study critiques the modern perspective that rejects logic without offering scientifically grounded alternatives, emphasizing that logical thinking is an integral part of the grammatical heritage that shaped and sustained its development.

Keywords:Arabic grammar, Aristotelian logic, grammatical borrowing, grammar simplification.

المقدمة

يمكن أن نضع مفردة المنهج في صدارة الموضوعات التي شغلت الفكر الحديث والمعاصر في شتى ميادينه ومختلف اشتغالاته بدءا من الفلسفة والمنطق ومرورا بالعلوم الإنسانية ووصولا الى العلوم التطبيقية. ومن ثم فقد انطبعت الدراسات اللغوية والأدبية بطابع عصرها الباحث عن المنهج لبيان قصور المناهج الموروثة وكيفية إصلاحها، وعن إمكانية طرح رؤى منهجية جديدة يمكن أن تواكب روح العصر وتوجهه وميله وثقافته. وقد تأثرت الدراسات اللغوية بهذا التوجه، فكان منهج البحث النحوي عند القدماء من الموضوعات التي أخذت مساحة واسعة من الدراسات النحوية الحديثة سعيا لاكتشاف نقاط ضعفه ومكامن خلله، وقصوره بحسب ما كان يُعتقده أصحابها. وإذا ما استحضرنا قائمة الدراسات والبحوث اللغوية والأدبية التي درست المنهج من قريب أو بعيد فان ذلك سيكون خير دليل على ما نقوله. إذ علق مجموعة من الأساتذة الاجلاء والباحثين الأفاضل على منهج البحث النحوي عند القدماء وطبيعته، وخصائصه، ودرسوه دراسات نقدية سعت إلى بيان صعوبة النحو العربي وتعقيده، وأسرار تضجر الدراسين المتعلمين وشكواهم منه. وكانت نتيجة تلك الدراسات أن انقسم أصحابها إلى مادح وذام أو بين معجب يشيد بما وصل إليه

القدماء وبين ناقد لأصول الصناعة التي برع فيها النحويون. وقد طرح الباحثون المحدثون في دراساتهم جملة من الإشكاليات حول منهج النحاة عند عرضهم النظرية النحوية العربيّة، كان من أهم تلك الإشكاليات هو التداخل العلميّ بين علمي النحو والعلوم الإسلامية الأخرى والخلط بين الموضوعات النحويّة وموضوعات العلوم الأخرى كالفقه، والأصول، والفلسفة الإسلامية، والمنطق. وتمنى المحدثون على النحاة لو أنهم اقتصروا على المنهج اللغوي وما يتعلق باللغة فقط من دون الاقتراب من جوانب معرفيّة وعلميّة تجافي روح اللغة بحسب زعمهم ونحن في هذا البحث نريد أن نتبين حقيقة هذه الإشكالية ومدى فاعليتها وواقعيتها المعرفية عن طريق عرض محتوى هذه الإشكالية، وتوضيح جوانبها؛ لتقييم التوجه النقدي الذي سلكته تلك الدراسات والذي سعت فيه إلى بيان عدم كفاءة منهج النحاة وقصوره.

إشكالية تأثر النحو بالمنطق عند المحدثين:

تقوم إشكالية تأثر النحو العربي بالمنطق الارسطي على فكرة الفصل بين العلوم والقول باستقلالية كل علم. وأن التداخل المعرفي بين العلوم يؤثر سلباً في البحث ولاسيما محل الاختصاص وموضوع البحث وهو المنهج النحوي فإن استعمال النحوي لأدوات فقهية او أصولية او فلسفية او منطقية ,يعد خلطا بل خطأ واضحاً فادحاً، وهذا ما يبدو جلياً من كلمات بعض الدراسين المحدثين أمثال الدكتور المخزومي الذي يرى أن النحويّين أخطأوا كثيراً حينما استفادوا من المنطق وقاسوا عليه، إذ يقول:((وأخطأوا أيضا لأنهم اعتبروا أصول اللغة كأصول المنطق لها من العموم والشمول ما لأصول المنطق من عموم وشمول، ولهذا وقعوا في التناقضات، وواجهوا كثيراً من المشكلات حين اعترضهم طائفة كبيرة من النصوص لم تتفق مع أصولهم الموضوعة))[1]. وكذلك الدكتور كمال بشر الذي يرى أن هناك اضطراباً في منهج النحاة عزاه إلى ((الخروج عن واقع اللغو والاعتماد على مناهج أو أفكار جانبية لا تلائم الحقيقة اللغوية بمعناها الدقيق.

كثيرا ما كان علماء العربية يلجؤون إلى المنطق يلتمسون منه العون في تقعيده وضبط أحكامه فجاءت بعض أعمالهم في هذا المضمار مخالفة للواقع اللغويّ والاستعمال الحي للغة، الأمر الذي أدى الى تقعيد بعض جوانب هذا النحو واضطراب شيء غير يسير من قوانينه بحيث أصبحت مثارا للشكوى في القديم والحديث))[2]. وهذا يعني أن المحدثين جعلوا من تأثر النحو العربي بالمنطق الارسطي عيباً منهجياً في الدرس النحوي عند القدماء. وإن كان بعضهم غالى كثيراً في ذم العلاقة بين النحو والمنطق حتى أنه نسب كل شيء عقلي في النحو الى المنطق، وإن النحو ((لم يخلُ من الفلسفة والمنطق، وما نظرية العامل والتعليل السائدان في كتاب سيبويه إلا نتاج الفلسفة والمنطق ولا أحد ينكر لأن المنطق قد ساد النحو العربي وغلبه على مسائله بعد القرن الرابع الهجري وما قبله بقليل))[3]، وهذا المعنى يؤكده الدكتور عفيفي بقوله ((إذا كان علم النحو العربي قد تأثر بعد زمن على نشأته بالمنطق والفلسفة اليونانيين من حيث منهجية البحث أو من حيث القول بالعلل والمعلولات وغيرها من تفريعات النحو، فإن كل ذلك لا يقدح أبداً في كون نشأته الأولى عربية صرفاً، فالمنطق والفلسفة لم يصبغا النحو العربي بصبغتهما إلا بعد زمن غير قليل على نشأته))[4]، ويرى دارس آخر أنَّ النحو العربي مثله كمثل بقية العلوم الإسلاميّة التي تأثرت بالفلسفة والمنطق الوافدين من اليونان بفعل الترجمة، إذ يقول:((ذيوع المنطق الصوري – الارسطي – كمنهج للبحث والجدل في قضايا العلوم العقلية وظهور فاعليته في المجادلات الكلامية مما حفز النحاة وكانوا في جدل ومناظرات كعلماء الكلام على الأخذ به والمنطق الصوري فكر مجرد لا يفيده واقع، ومن ثم يفتح أمام العقل متاهات يجد فيها مجالاً رحباً لاستهلاك الوقت والطاقة في مناقشات اجترارية في معظمها وبالأخذ بهذا المنهج غرق النحاة أو بالأحرى أغرقوا النحو في قضايا منطقيّة مجردة حتى نسوا بمرور الزمن طبيعة الموضوع الذي يدرسونه فاستحال في أيديهم من منهج لوصف اللغة وتقعيدها من أجل حفظها وتسير طريقها للدراسين إلى قضايا هامشية وبعيدة عن اللغة في الغالب يغلفها الإبهام وتثقلها التفريعات الكثيرة

التي لم تنشأ إلا نتيجة لشهوة الجدل التي استبدت بالنحاة، أُهمِلَ جوهر النحو وقضاياه الأساسية أمام طغيان هذه القضايا والمشاكل الدخيل عليه. هذا الاتجاه غير النحوي في دراسة النحو كان له أكبر الأثر في استغلاق النحو وتوعر طريقه حتى على النحاة أنفسهم))[5].

وخلاصة القول: إنّ جملة من الدراسين المحدثين الذين يمثلون أقطاب الدرس اللغوي الحديث يعيبون على القدماء من النحويين توظيفهم مفاهيم المنطق، وأدواته وقياساته في بناء النحو العربي. فهل كان اشكالهم في محله؟، وأن النحويين قد اخطؤوا فيما صنعوا، وأن توظيف المنطق أثّر سلباً في صياغة القواعد النحوية، وبناء الفكر النحوي بشكل عام.

أصول النحو لابن السراج، محاولة تيسيرية متأثرة بالمنطق:

إذا كان تأثر النحو بالمنطق قد عدّه المحدثون مثلبة في عمل القدماء ونقطة ضعف تركت أثراً كبيراً في بناء القواعد النحوية وصيّرته بناء معقداً وصعباً عسراً غير مستساغ. فلنا أن نأخذ مثلاً من كتب القدماء ممن كان تأثره بالمنطق الارسطي واضحاً هو كتاب الأصول في النحو لابن السراج الذي يعد من أوضح كتب النحاة الأوائل تأثراً بالمنطق الارسطي؛ لأن مؤلفه درس المنطق عند المعلم الثاني أبي نصر الفارابي، وأثر ذلك واضحاً جلياً في تصنيفه وترتيبه. وهذا أول الأشياء التي تدعونا الى التحدث عن قيمته العلمية، وثانياً إن كتاب الأصول لابن السراج يعد محاولة لتيسير النحو وتعليمه عند القدماء. وقد صنعه مؤلفه متأثرا بالمنطق الارسطي وبتعبير آخر يمكن أن نعد هذا الكتاب مشروعاً سعى صاحبه إلى تسهيل النحو العربي وتبسيطه أمام دارسيه مستفيداً من الفكر المنطقي. وقد كتب النجاح المؤكد لهذا المشروع بدليل ما قد قيل بحقه قديماً وحديثاً.

فقد نزل كتاب الأصول في النحو منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي. وأخذت أراؤه النحوية وتوجيهاته وأفكاره وتعليلاته أهمية كبرى كتب لها من الذيوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب لأبي العباس المبرد، والتصريف لأبي عثمان المازني، وقد لقي هذا الانجاز الفكري الكبير الذي قام به أبو بكر بن السراج في القرن الثالث الهجري إقبالاً وإعجاباً من معظم دارسي العربية[6].

فقد أشاد به النحاة أيما اشادة، ووصفوه بأفضل الأوصاف. وقد قيل عن ابن السراج إنّه ((نظر في دقائق كتاب سيبويه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة وصنف ما صنف))[7].

وكان ابن السراج محيطاً بعلوم اللغة والادب فقد ذكر أبو علي الفارسي تلميذ ابن السراج: أنه قرأ على أبي بكر بن السراج ديوان النابغة من رواية الأصمعي، ولم يقتصر نشاطه الأدبي على الشعر فحسب، بل تعداه إلى النثر والمنطق، والعلوم الأخرى[8].

وعلم المنطق تعلمه ابن السراج على يدي أستاذه أبي نصر الفارابي مثلما تشير إلى ذلك المصادر، إذ ذكرت أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه المنطق[9].

ولعل علم المنطق هو العلم الأكثر تأثيراً في بناء كتاب الأصول، فقد عمد إلى أبواب النحو فجعلها مرتبة على أساس منطقي واضح وبيّن، هو المفهوم الكلي أي أن كل باب نحوي يعبر عن مفهوم نحوي كلي، ومن ثم بنى القواعد النحوية بعيداً عن التداخل والخلط. فكانت موضوعاته غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها، فقد رتب كتابه الأصول على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف

البيان، والعطف بالحروف. ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف[10]. وابن السراج نفسه بيّن منهجه في تأليف الكتاب قائلاً: ((فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعًا يحضره وفصلته تفصيلًا يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه. واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ))[11].وبذلك يعد الترتيب وحسن التصنيف المبني على الأساس المنطقي من أهم معالم كتاب الأصول التي تميزه عن غيره من كتب سابقيه، إذ لم يعهد ترتيب الأبواب النحوية بهذا الشكل، لعل المقولة التي توارثها المؤرخون في وصف أصول ابن السراج خير دليل على ذلك. إذ قالوا: ((مازال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السراج بأصوله))[12].

فكتاب ابن السراج كان محاولة تيسيرية ناجحة استفاد صاحبه من الفكر المنطقي في تيسير النحو وتعليمه وهذا يؤكد على أثر المنطق الجيد في النحو العربي. وأنه يمكن توظيف الأدوات المنطقية في البحث النحوي توظيفاً نافعاً لا يضر به. ومن جانب آخر يبين لنا أهمية دراسة المنطق وأثرها في العلوم الأخرى، وأن دراسة المنطق ضرورية جداً لبناء العلم، وتأسيسه بشكل جيد. وإذا ما أردنا أن نثبت درجات تلك الأهمية فلنا أن نستشهد برأي الفارابي أستاذ ابن السراج في المنطق نفسه، إذ يتحدث عن أهمية دراسة المنطق، إذ يقول: ((فصناعة المنطق تعطي بالجملة القوانيين التي من شانها أن تقوّم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانيين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ،...، وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو ذلك أن نسبة صناعة

المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكل ما يعطينا علم النحو من القوانيين في الألفاظ فإنَّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات))[13] وقال عنه أيضا:((فإنه إذا كانت عندنا تلك القوانيين–المنطق– والتمسنا استنباط مطلوب وتصحيحه عند أنفسنا لم نطلق أذهنتنا في تطلب ما نصححه مهملة تسبح في أشياء غير محدودة وتروم المصير إليه من حيث اتفق من وجهات عسى أن تغلطنا فتوهمنا فيما ليس بحق أنه حق فلا نشعر به))[14] ويقول: ((وأعظم من جميع ذلك وأقبحه وأشنعه وأحراه أن يُحذر ويُتقى هو ما يلحقنا إذا أردنا أن ننظر في الآراء المتضادة لو نحكم بين المتنازعين فيها وفي الأقاويل والحجج التي بها كل واحد ليصحح رأيه ويزيف رأي خصمه، فإننا إن جهلنا لم نقف من حيث نتيقن على صواب من أصاب منهم كيف أصاب ومن أي جهة أصاب وكيف صارت حجته توجب صحة رأيه..))[15].

وهذا يعني أن تأثر النحو العربي بالمنطق الارسطي، لم يكن بالصورة التي صوّرها لنا المحدثون، بل كان عامل نجاح وابتكار وظّفه النحويون _مثلما رأينا عند ابن السراج_ في تأسيس قواعد النحو، وبيان علله، واكتشاف أسراره. بل نعتقد أنه كان السبب الرئيس في بقاء نظرية النحو العربي طيلة القرون الماضية والسر في استمراريته حتى وقتنا الحاضر؛ لأنَّه بُني على أساس منطقي متين خلا من التناقضات إلى درجة كبيرة، وما كان يعتقد المحدثون أنه تناقض، فإن ذلك غير صحيح لأنهم لم يمتلكوا الأسس المعرفية التي امتلكها النحويون في تأسيس القواعد والأحكام النحوية. ومن ثَمَّ فإنّ نظرة المحدثين نظرة قاصرة يعوزها الدقة والإحكام وهذا ما سنبينه فيما يأتي من البحث بإذن الله.

طبيعة علاقة النحو بالمنطق:

ما يؤكد قصور التوجه الحديث في فهم نظرية النحو العربي أمور عديدة، منها عدم فهم طبيعة العلاقة بين النحو والمنطق التي فهمها القدماء ووظّفوها في بناء النحو العربي، فقد بيّنا في المفردة السابقة من البحث أن الفارابي استاذ ابن السراج يؤكد على أهمية دراسة المنطق والاستفادة منه في عمليات التفكير وبناء القواعد في العلوم الأخرى وهذا ما أكده بعض الدراسين المحدثين، إذ قال : ((فاللغة والنحو اذن هما ركنان أساسيان في الدراسات الإسلامية وفي الوقت نفسه كان النحوي يعتمد في دراسته النحوية النصوص اللغوية وأهمها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وغيرهما ومن هذا التداخل في عمل كل من النحاة والمشتغلين بالعلوم الإسلامية نتج التأثر والتأثير بين النحو وتلك العلوم في طرق التفكير ومناهج البحث ومناهج التأليف والمصطلحات والأساليب المتبعة في مناقشة تلك العلوم، وثمة مسألة مهمة لابد من ذكرها لبيان الصلة الحميمة بين النحو والعلوم الإسلامية الأخرى هي أنَّ ارتباط علماء النحو بالعلوم الدينية وارتباط علماء المسلمين المشتغلين بهذا الفرع من العلوم الدينية أو باللغة، أو النحو لم يكن ارتباطاً اختيارياً يمكن الاستغناء عنه، بل هو ارتباط إلزامي لابدّ منه فالفقيه أو المحدث أو المفسر كان يعتقد أن اتقان اللغة والنحو بصورة خاصة واجب من الواجبات الدينية الملزمة))[16] .بل إن الأمر لا يقتصر على دائرة الارتباط النفعي بين العلمين، وإنما ضرورة مراعاة القواعد المنطقية في بناء أي علم هي التي تدفع إلى اعتماد التأسيس النحوي على القواعد المنطقية، فطبيعة ((النحو العربي تقتضي اعتماده على التفكير المنطقي بمعناه الطبيعي الذي يعتمد على قوانين العقل الأساسية فليس النحو بشيء والمنطق والفلسفة شيء آخر بل إنهما جزء من التراث النحوي))[17]، وإذا ما أردنا أن نخفف من النظرة السلبية للمنطق التي تبناها أصحاب الدراسات الحديثة ولاسيّما اتجاه التيسير، فيمكن القول: ((إنَّ النظر العقلي والتعليل والقياس شركة بين جميع الناس فهي من قبيل الفلسفة الطبيعية الفطرية التي توجد عند كل عالم مدقق ،...، وهناك آثار عقدية

وفلسفية كثيرة في النحو العربي وهي من طبيعية التفكير النحوي وليست متأثرة بعلم خارج عنه. كما أنها ليست بمعزل عن الفلسفة والمنطق مهما كانت جزء من التراث النحوي))[18].

ولم يكن المنطق مثلما صوّره الميسرون، أو أصحاب اتجاه تيسير النحو، فهناك قضايا نحوية كثيرة يعود الفضل فيها للمنطق، وهذا ما أوضحه د. سعيد الملخ في كتابه نظرية التعليل في النحو العربي، إذ يقول: ((ويبدو واضحاً أن للمنطق دوراً في ترسيخ التعليل في النحو العربي لأنه أعطى للنحاة وسائل جديدة للنظر والتعليل باستعمال المقولات والاصطلاحات الفلسفية))[19]. ويرى الملخ أنه ليس من الإنصاف مهاجمة النحو العربي لتأثره بالمنطق الارسطي إذ يمكن الاعتماد عليه في ترتيب وتنظيم الأفكار النحوية[20]، و((قد أُتهم الدرس اللغوي العربي بالميل إلى الفلسفة والمنطق مما لا يتصل بها كونه غير لغوي في حين أثبتت الأبحاث أن النزعة الفلسفية هذه التي اتهم بها درسنا اللغوي ضرورة علمية محضة اعتبار من العلماء ان النظرية تقوم على الفرض (الفرضيات) فخلو العلوم من الافتراض الذي عيب على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد فذلك يجعل المعارف سطحية تقتصر على الظاهر ويستلزم خلوها من النظريات))[21]. وقال طه عبد الرحمن ((إن التراث الفكري الإسلامي من فلسفة وكلام وفقه ولغة تشبع بالمعرفة المنطقية والحجاجية التي كانت سائدة في وقته، وأنه لا يمكن في نظرنا استيعابها التراث من غير ضبط لأدوات المنطق والمناظرة))[22]. ومن هذا تتبين لنا أهمية المنطق وأدواته ومنهجه ووسائله وضرورة التسلح به للوصول الى الأفكار الصحيحة والمستقيمة. وهذا ما كان يعوز محاولات التيسير فإنها لم تعتمد على السلاح المنطقي الذي يخلصها من الوهم والوقوع بالخطأ.

حقيقة دعوة الاستقلال العلمي التي تبنتها محاولات التيسير:

كثيرة هي المحاولات التي أرادت تيسير النحو وتسهيله أمام الدارسين والمتعلمين في العصر الحديث لكن لم نشهد أحداها قد أخذت ما أخذه كتاب الأصول لابن السراج من الشهرة والمرجعية النحوية والقيمة العلمية، نحو محاولة إبراهيم مصطفى، أو الدكتور المخزومي، أو د. تمام حسان فلم تستطع هذه المحاولة أن تكون بديلاً ناجحاً عمّا قدمه القدماء، بل ظل النحو وما زال هو ما أسسه النحويون القدامى. وإذا ما أردنا أن نتبين علة إخفاق تلك المحاولات فإننا سنجد أنها لم تعتمد على أسس فلسفية ومنطقية تنبئ عن رؤية فكرية محددة للغة ونظامها وطريقة استعمالاتها وإنما كانت مجرد محاولات لإعادة ترتيب وتشذيب ما كتبه الأوائل، أي أنهم لم يستعينوا بالفكر المنطقي لتأسيس أطروحة نحويّة جديدة، فعلى سبيل المثال النحاة القدامى عندما يؤكدون على الإعراب وضرورته كانوا يحتجون عليه بأدلة منطقية، ولكن الذين كانوا يتبجحون بإلغاء الإعراب لم يكن لديهم حجة منطقية[23]. ولعل اهم الأشياء التي تأخذ على أصحاب التيسير هو ((عدم انطلاقهم من نظرية علمية واضحة للغة))[24]. ولا ريب في أنّ الذي يوفر المباني الصحيحة لتلك النظرية هي الفلسفة، والمنطق. ولعل هذا الأمر واضح وظاهر في النقد الذي وجه لحركة التيسير في بداية القرن المنصرم، فأصحابها بعد أن وقفوا موقف المعارض لإدخال المنطق والفلسفة في البحث النحوي قد خلت أبحاثهم من أي تصورات نظرية محكمة، ومتينة. وإنما عرضوا مقترحات وتصورات أولية لا تستند إلى رؤية فلسفية واضحة في تيسير النحو وتبسيطه. وأول الأخطاء النظرية التي توهموها هي عدم تمييز الباحث منهم ((بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية وهما وجهتان من البحث مختلفتان متباينتان على الرغم مما يبدو في الظاهر من تمازج بينمها وأهم ما ينبغي توضيحه أن الباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظرية خالصة يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلميّة بين هذه الفرضيات وبين التطبيقات العمليّة التي يمكن أن تشنأ عنها ولذلك نجد

كثيراً من الاكتشافات العلميّة لا تجد إبّان اكتشافها تطبيقات عمليّة مباشرة، ومعنى ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية ولا تتدخل غاياتها وهواجسها ضمن صياغة البحوث النظرية وترتيب استدلالاتها ونسق حججها))[25]، ولم ينطلق أصحاب التيسير من رؤية علمية تقومها فكرة فلسفية منطقية، وإنما انطلقوا من تبرم الناشئة من النحو وصعوبة دراسته حجة على فساد لازم في النحو العربي أو عيب ضروري فيه[26]. وهذا خلط كبير بين الجانبين المشار إليهما أي بين الجانب النظري التأسيسي والتطبيقي العملي، بسبب عدم التمييز بين المجال النظري والنحوي في النشاط العلمي، نشأ الخلط بين وصف اللغة العربية وتدريسها. مثال على ذلك، نجد إبراهيم مصطفى، أحد رواد التيسير، يسوي بين متطلبات البحث اللغوي ومتطلبات التدريس. خصائص التدريس المرغوبة تصبح ضمنيًا الخصائص المطلوبة في البحث النظري. نظرًا لأن السهولة والبساطة هما من أساسيات عملية التدريس وأولويات التعليم، فقد تحولت هذه المعايير إلى مقياس يُعتمد عليه في تقييم التراث النحوي[27]. وهذا المعنى نفسه ينطبق تمام الانطباق على محاولة الدكتور المخزومي [28]. وكذلك محاولة الدكتور تمام حسان في مؤلفاته لم تكن بمنأى عن هذه الحالة.

فكانت بعض محاولات التيسير لا تمتلك محتوى نظرياً قوياً، فقد كان بعضها يبني تيسيره ((بوساطة التغيير في بعض أساسيات النظام النحوي ومن بينها الإعراب))[29].

وإحدى دعوات التيسير هو الاعتماد على لغات نادرة نحو اللغة التي تجعل الالف ملازمة للمثنى في كل الحالات [30] ((ولا يخفى على الباحث المدقق ما في هذه الخطة من نقائض تتمثل في أن الخولي استند في بنائها إلى لغات لم يكتب لها الشيوع والاطراد...وهذا في رأي يضع البحث في تناقض واضح إذ كيف تتوافر الحجية في لغات نادرة ولا تتوافر في أصول نحوية متعارفة استخلص من شواهد مطردة))[31].

ومن المآخذ على أصحاب التيسير أنهم لم يستندوا إلى نظرية نحوية متكاملة[32]. والدليل على ذلك توجههم نحو الجانب التعليمي مستندين إلى النظرية النحوية عند القدامى[33]، بل إن بعضهم أقام قواعده على تقديرات انطباعية لا تدل على القواعد الشائعة في الاستعمال[34]، فمن دون الاستعانة بالرؤى الفلسفية والأدوات المنطقية، فإن الباحث سيقع في الوهم والتناقض، والاشتباه مما يعني تأسيس أفكار غير متسقة ومنظمة. وهو ما حققه القدماء في بناء النحو العربي بناءً محكماً ومتيناً في حين لم تنجح محاولات التيسير على الرغم من كثرتها وتعدد أصحابها لخلوها من الإحكام المنطقي.

الخاتمة

تبين لنا عن طريق هذا البحث أن دعوة قصور المنهج النحوي عند القدماء التي أطلقها المحدثون بناء على فكرة الاستقلال المعرفي بين العلوم ليست إلا وهماً توهموه، وظناً ليس في محله. فالقدماء أدركوا بنظر ثاقب أهمية المفاهيم المنطقية التي تضمن سلامة التفكير الإنساني فراحوا يوظفون أدواته وقياسه ومفاهيمه لإكساب النحو العربي بهذا بعداً معرفياً متيناً، ويؤسسوا له أساساً فلسفياً صلباً استطاعوا من خلاله مواجهة دعوات التيسير، والتبسيط، والإهمال، والهجران. ولا يمكن أن يعد الاقتراض العلمي من المنطق، أو حتى من العلوم الإسلامية الأخرى عيباً منهجياً أو مثلبة تنقص من قدر القواعد النحوية، بل على العكس فان اعتماد النحاة على التفكير المنطقي انجاهم من مهلكة التناقض التي قلما خلصت منها نظرية بشرية أو أطروحة إنسانية. وهذا يجعلنا ندعو إلى توجه البحث النحوي نحو علم المنطق حتى نتمكن من الحصول على رصانة فكرية ومتانة عقلية جيدة.

المصادر:

١- اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، أحمد بن جارالله بن احمد الصلاحي الزهراني، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية.

٢- إحصاء العلوم للفارابي، مركز الانماء القومي، بيروت، د.ط.

٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤.

٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٦- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط٢، الدار البيضاء، د.ت.

٧- تجديد النحو العربي، د. عفيفي دمشقية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١.

٨- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٩- دراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين، عيسى متقى زاده، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد ١١، ١٤٣٢هـ.

١٠- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (المتوفى: ٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت.

١١-في إصلاح النّحو العربي دراسة نقدية، عبد الوراث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت. الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

١٢-اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩، د.ط.

١٣-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٨.

١٤-معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، نسيمة نابي، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، ٢٠١٠.

١٦- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، ١٩٩٢.

١٧- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، د. عزالدين مجدوب، دار محمد علي الحامي، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٨- النحو العربي بين التأثر والتأثير، رياح اليمني مفتاح، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠٠٩، مج ١١، عدد ٢.

١٩- النحو العربي ومناهج التأليف، شعبان عوض العبيدي، جامعة قاريونس، د.ط.

٢٠- نظرية التعليل في النحو العربي، د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

الهوامش

[1] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د مهدي المخزومي :٨٢.

[2] – اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر: ١٣٩.

[3] – النحو العربي ومناهج التأليف، شعبان عوض العبيدي: ٢٦٨.

[4] – تجديد النحو العربي، د.عفيفي دمشقية : ٢٢ .

[5] – في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوراث مبروك:١١-١٢.

[6] – مقدمة محقق كتاب الأصول: ٢١.

[7] – معجم الأدباء ١٨/ ١٩٠، إنباه الرواة ٣/ ١٤٦.

[8] – مقدمة محقق كتاب الأصول: ١٠.

[9] – ينظر: عيون الانباء في طبقات الأطباء لابن أبي صبيعة: ١٣٦/٢.

[10] – مقدمة محقق كتاب الأصول: ٢٢.

[11] – كتاب الأصول: ٥٦/١.

[12] – معجم الأدباء: ١٩٨/١٨.

[13] – إحصاء العلوم للفارابي :١٣.

[14] – المصدر نفسه :١٣.

[15] – المصدر نفسه: ١٤.

[16] – النحو العربي بين التأثر والتأثير، رياح اليمني مفتاح، مجلة جامعة الازهر سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠٠٩ مج ١١. عدد ٢.

[17] – خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي أبو تاكي: ٣٥٣.

[18] – المصدر نفسه:٣٥٤.

[19] – نظرية التعليل في النحو العربي، حسن خميس الملخ: ١٧٤.

[20] – المصدر نفسه:١٧٧.

[21] – مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، نسيمة نابي: ٤٠.

[22] – تجديد المنهج في تقويم التراث: ٧٨.

[23] – ينظر: دراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين :١٢٠-١٢١.

[24] – المنوال النحوي: ١٢

[25] – المصدر نفسه: ١٤

[26] – ينظر: إحياء النحو: ١٤– ١٦

[27] – ينظر: المنوال النحوي: ١٥-١٦

[28] – ينظر: المصدر نفسه: ٢٥-٢٧.

[29]

[30] – مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين: ٣٤

[31] – المصدر نفسه: ٣٤

[32] – المصدر نفسه: ٧٢

[33] – المصدر نفسه:٧٢

[34] – المصدر نفسه: ٧٣